الأمم المتحدة S/PV.9656

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9656

الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/40

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيد كيوميزاكس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس–غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-16838 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افْتُتِحَت الجلسة في الساعة 15/40.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

وفقا للفقرة 3 (أ) ’4‘ من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال لجنة الجزاءات المفروضة على السودان، التي تغطي الفترة من 19 آذار/مارس 2024 إلى اليوم.

في 22 نيسان/أبريل 2024، عيّن الأمين العام أربعة خبراء للعمل في الفريق حتى 12 آذار/مارس 2025. وفي 23 أيار/مايو، عيّن الأمين العام الخبير الخامس للعمل في الفريق حتى 12 آذار/مارس 2025.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية. وفي 4 حزيران/يونيه، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء المعني بالسودان بشأن برنامج عمله للفترة 2024-2025 وبشأن الحالة الراهنة في دارفور. وقدم المنسق إلى اللجنة لمحة عامة عن مجالات التحقيق والرصد التي يعتزم الفريق إجراءها وفقا للولاية التي مددت بموجب القرار 2725 (2024). وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم لعمل فريق الخبراء. في 7 حزيران/يونيه، أصدرت اللجنة بيانًا صحفيًا بشأن تلك الإحاطة.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إحاطتكم المفيدة بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

كما ذكرنا سابقاً، يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء التدهور السريع للحالة في السودان. فقد ظل ذلك النزاع كابوسًا للشعب السوداني الذي واجه عنفًا لا يمكن تصوره ويعيش في ظل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي ونحن نرى تلك الفظائع تتكشف أمام أعيننا. وتضطلع اللجنة بدور حاسم في الاستجابة الدولية.

وتقدم تقارير فريق الخبراء رؤى في غاية الأهمية بشأن الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور. وتقدم توصيات لاستجابتنا. فيجب علينا أن نستجيب، كما فعلنا اليوم بالقرار الذي اتخذناه (القرار 2736 (2024)). ويكتسب ذلك الأمر أهمية خاصة في ظل اندلاع أعمال العنف في الفاشر التي تسببت بالفعل في معاناة لا توصف لسكان تلك المنطقة وقد تؤدي إلى مذبحة واسعة النطاق. لذلك يجب علينا ألا نكتفي بتطبيق نظام العقوبات، بل يجب علينا أن نتخذ خطوات إضافية لدفع عجلة السلام من خلال دعم الجهود الرامية إلى وضع حد فوري للقتال والضغط على الأطراف المتحاربة لوقف عرقلة وصول المساعدات والمعونة الإنسانية وتسهيل تدفق المساعدات عن طريق جميع المصادر وبجميع الطرق والمطالبة بوقف التصعيد وانسحاب المقاتلين وحماية المدنيين.

ويجب علينا جميعاً أن ندعو قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين من أعمال العنف. ويجب علينا أن نتخذ بأنفسنا إجراءات ملموسة أكثر من مجرد الدعوة إلى تلك الأشياء. ويجب تحديد مرتكبي الانتهاكات. وقد اتخذت الولايات المتحدة بالفعل هذا النوع من الإجراءات، وسنواصل السعي لتحقيق المساءلة. ونحث المجلس على تطبيق تدابير جزاءات محددة الهدف للمساعدة في التصدي للعنف المستمر وإرسال إشارة قوية لمرتكبي الانتهاكات. كما يجب علينا أن نعمل على ضمان أن

تعمل الدول الأعضاء على تيسير عمل أفرقة الأمم المتحدة أثناء تنفيذ تلك الأفرقة لولاياتها.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع الأمم المتحدة لإنهاء إراقة الدماء وحماية المدنيين وإحلال السلام في السودان. ولن يحل ذلك النزاع في ساحة المعركة. فسيحل على طاولة المفاوضات. ويجب أن يحدث ذلك، ولا بد له من أن يحدث على الفور، ولا بد له من أن يحدث بدعمنا.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد، وهي الجزائر وغيانا وسيراليون وبلدي، موزامبيق.

تؤكد المجموعة على أن النزاع الذي طال أمده في السودان يتطلب اهتمام المجلس الوثيق وعمله الموحد. ويساورنا قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للتوترات والأعمال العدائية من قبل الجماعات المسلحة في الفاشر بدارفور.

إن العدد المتزايد من التقارير الواردة من مصادر موثوقة عن التدخلات الخارجية التي تؤجج النزاع، بما في ذلك المستوى المقلق لعمليات نقل الأسلحة في دارفور، أمر يبعث على القلق الشديد. وقد أثيرت تلك المسألة في جلسات مختلفة للمجلس بشأن الحالة في دارفور والسودان. غير أننا لم نشهد أي تغيير حتى الآن. فلا بد لنا من تحديد وسائل ملموسة لرصد الوقائع المبلغ عنها بشأن التدخل الأجنبي عن كثب واتخاذ التدابير المناسبة وفقاً لأحكام حظر الأسلحة. ويجب محاسبة من يؤججون النزاع، سواء من خلال توريد الأسلحة والذخائر أو التجنيد أو التمويل أو أي وسيلة أخرى.

وندعو الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة والجهات الفاعلة العاملة في المنطقة، إلى الامتناع عن توريد الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى أي طرف من أطراف النزاع في دارفور. إن الامتثال للحظر ضروري للسلام والأمن الإقليميين. وقد آن الأوان أكثر من أي وقت مضى لأن تتحلى الأطراف بضبط النفس والحكمة من أجل الحفاظ على أرواح الأبرياء من المزيد من المعاناة والامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني. ولا بد من التركيز على الحوار والمصالحة والحل السلمي. ويجب أن تنتهي دوامة العنف من أجل سلامة المدنيين والاستقرار الإقليمي.

وتظل المجموعة مصممة على العمل من أجل تحقيق السلام المستدام في السودان. ونحث الأطراف مرة أخرى على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي والعودة إلى طاولة المفاوضات. ويظل عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان أداة أساسية للمجلس لرصد الحالة في الميدان وتحديد الانتهاكات المختلفة لنظام الجزاءات التي ترتكبها أطراف النزاع والجهات الفاعلة الأخرى. وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن دعمها لعمل فريق الخبراء. فيجب أن يسود السلام في السودان.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكركم، السيد الرئيس، على تنسيقكم الحكيم لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

خلال فترة التسعين يومًا المشمولة بالتقرير، جددت عضوية فريق الخبراء التابع لتلك الهيئة الفرعية.] نرحب بالعضو الجديد في الفريق ونتمنى للفريق كل النجاح في عمله. ونحن على ثقة من أن الفريق سيواصل إعطاء اللجنة صورة متوازنة وغير متحيزة للتطورات في السودان وعدم الاستناد في استنتاجاته وتوصياته إلا إلى مصادر يعتمد عليها وجديرة بالثقة. ونحن مقتنعون بأنه سيكون من المفيد لفريق الخبراء أن يزور السودان خلال فترة ولايته من أجل عقد اجتماعات مع سلطات البلد وزيارة المناطق التي تعاني من المشاكل.

وكما أظهرت الممارسة العملية، فإن جزاءات مجلس الأمن السارية منذ ما يقرب من 20 عاماً لا تساعد على تطبيع الحالة في إقليم دارفور. فقد ظلت الأسلحة تتدفق إلى المنطقة طوال تلك الفترة، وستستمر في ذلك بشكل غير قانوني. ونحن مقتنعون بأن القيود التي يفرضها المجلس، لا سيما إذا جرى توسيع نطاقها، لن تقربنا من إحلال السلام وإنما ستقضي على آخر أمل في تحقيقه، كما أننا لا نؤيد

التدابير التقييدية النقرادية غير القانونية التي تفرضها الدول الغربية لممارسة الضغط على السلطات السودانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

كما سمع الأعضاء للتو، فقد قدمتُ إحاطة عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان بصفتي رئيسها. وبما أن هذه الإحاطة تستند إلى إجماع أعضاء اللجنة، فهي مجرد وصف إجرائي ووقائعي لعملنا. لكنني أشعر بالقلق من أن ذلك قد يعطي الانطباع بأن اللجنة ومجلس الأمن لا يعالجان بما فيه الكفاية الوضع الأليم على الأرض في دارفور وفي جميع أنحاء السودان. ونحن نتلقى ملاحظات من فريق الخبراء بشأن الإمدادات الكبيرة من الأسلحة الأجنبية واستخدامها في دارفور بشكل يومي، في انتهاك صارخ لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن الملزمة. ومع ذلك، فمن المحبط بالفعل أن قدرة اللجنة على الاستجابة لا تزال مقيدة بشدة.

ويواجه فريق الخبراء التابع للجنة، المكلف برصد تنفيذ تدابير الجزاءات، ولا سيما حظر الأسلحة، وتقديم تقارير بشأنها، تحديات كبيرة في عمله بسبب المخاوف الأمنية التي تحول دون سفره إلى دارفور، من بين عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يتعلق الأمر بالتدابير المتخذة ضد انتهاكات حظر الأسلحة، فإن طبيعة لجنة الجزاءات القائمة على توافق الآراء تميل إلى اللجوء إلى القاسم المشترك الأدنى، أي حث جميع أطراف النزاع والدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. وتماشيا مع قرار مجلس الأمن بشأن الفاشر الذي اتُخذ اليوم (القرار 2736 (2024))، يجب علينا مضاعفة جهودنا لضمان امتثال جميع أطراف النزاع والدول الأعضاء لحظر الأسلحة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نود أن نؤكد على أن جميع الأطراف التي تنتهك حظر الأسلحة قد تخضع لجزاءات محددة الأهداف.

وفي ضوء تصاعد النزاع في دارفور وفي جميع أنحاء السودان والأزمة الإنسانية الكارثية التي طال أمدها، نقترح أن يعمل جميع أعضاء المجلس معاً لاتخاذ إجراءات ملموسة أكثر فعالية من أجل التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات الحالي وتعزيزه. ونحن ملتزمون بمواجهة تلك التحديات بإلحاح ونتوقع نفس الشيء من الآخرين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، ونعرب لكم عن استعدادنا للعمل معكم. وأشكركم كذلك على تقديم الإحاطة ربع السنوية حول عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

في الأسبوع الماضي، تعرضت قرية ود النورة، وهي قرية زراعية هادئة بمنطقة الجزيرة بوسط السودان، لهجوم وحشي وغير مبرر من قبل ميليشيات الدعم السريع الإجرامية. هذه القرية، التي يعيش سكانها على الزراعة والعمل الشريف، استُهدفت فجأة بهدف النهب والسلب والسرقة. وعندما حاول أهلها الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم وكرامتهم، واجهوا رصاص الغدر والقسوة بلا رحمة. كانت النتيجة مأساوية، 269 قتيلا من بينهم 53 طفلا بريئا، بالإضافة إلى عشرات المصابين والجرحى معظمهم من كبار السن والنساء والأطفال.

إن هذا الهجوم البشع في ود النورة ليس حادثة معزولة، بل هو جزء من مسلسل متواصل وسلسلة من الجرائم الممنهجة واسعة النطاق التي ترتكبها هذه الميلشيا في مناطق أخرى من الجزيرة. لقد شهدنا اعتداءات مشابهة في مناطق التكينة وفداسي والحرقة والمعيلق وغيرها، حيث تسعى هذه الميلشيات إلى بث الرعب والفوضى بين السكان المدنيين الآمنين، زارعة بذور الفتنة والانقسام المجتمعي.

أما في دارفور، فالوضع أكثر خطورة وتعقيدا. مدينة الفاشر واحدة من أكبر مدن الإقليم، ومن أكبر المدن في السودان، تواجه حاليا أخطارا جسيمة وغير مسبوقة. المدينة تتعرض لحصار خانق وقصف مدفعي عنيف من الميليشيات يستهدف المدنيين بشكل مباشر وبلا تمييز، مما ينذر بحدوث كارثة إنسانية. إن هذا الهجوم العنيف على

الفاشر، والمتعمد، يعيد إلى الأذهان الفظائع التي ارتُكبت في السابق في الجنينة وزالنجي ونيالا وغيرها من مدن وبلدات دارفور. نحن نشهد نمطا من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية حيث يسعى المجرمون إلى تحويل الفاشر إلى مقبرة جماعية من خلال القصف المستمر والدمار الواسع والتجويع المتعمد عبر منع المساعدات الإنسانية الضرورية من غذاء ودواء. إن نمط استهداف المدنيين من قبل ميليشيات الدعم السريع وارتكاب جرائم العنف الجنسي والاغتصاب كأحد أسلحة الحرب يعضد انتهاك كرامة المرأة السودانية، ويشكل تحديا حقيقيا تتعين مواجهته بصرامة.

إن هذه الاعتداءات البشعة والمتواصلة ليست جرائم عادية. بل هي كما قلنا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وبعضها يرقى إلى الإبادة الجماعية بكل ما تحمل الكلمة من توصيف قانوني. إن استمرار هذه الجرائم دون رادع يشكل خطرا ليس فقط للسودان، بل للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. لذا فإننا نطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات حازمة وواضحة لإدانة تصرفات ميليشيات الدعم السريع، وإرسال رسالة قوية لا لبس فيها مفادها أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن هذا العدوان المستمر على المدنيين، وأن مرتكبي هذه الجرائم البشعة سيواجهون العدالة وسيحاسبون على أفعالهم أمام المحاكم الوطنية والدولية. إن عنصر الإفلات من العقاب يجب محاصرته هذه المرة، لا سيما وأن السودان عمل على تطوير آليات من بينها تشكيل لجنة تعنى بانتهاكات وجرائم الحرب في دارفور وفي غيرها من مناطق السودان. وهذا يتكامل مع الدور المتوقع أن تلعبه المحكمة الجنائية الدولية عبر مبدأ التكامل القضائي، وما أعنه مؤخرا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في هذا الخصوص.

بالإضافة إلى ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى تحديد ومحاسبة الدول التي تدعم وتسلح هذه الميليشيات الإجرامية. إن دعم بعض الدول لهذه الميليشيات يسهم بشكل مباشر في استمرار العنف والدمار في السودان. ونحن نخص بالذكر هنا الراعي الرسمي والإقليمي للميليشيات الإجرامية، دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يؤدي دعمها وإمداداتها من الأسلحة إلى تفاقم معاناة وبؤس المدنيين المستهدفين في السودان.

إن استمرار هذا الدعم الإماراتي الآثم يطيل أمد النزاع ويزيد من حدة الفظائع التي ترتكب بحق المدنيين الأبرياء. فضلا عن أنه يشكل احتقارا فاضحا لقرارات المجلس التي نجتمع بسببها اليوم، إذ ليس ثمة ما يدعو للإبقاء على عقوبات دارفور إذا لم تشمل الدول الضالعة في انتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي على وجه الخصوص الإمارات وتشاد.

بالأمس فقط، كشف معمل الدراسات الإنسانية بجامعة ييل عبر صور للأقمار الصناعية تم التقاطها أول أمس 11 حزيران/يونيه عن تحليق طائرة شحن من طراز إليوشين IL-76 فوق مناطق وجود ميليشيات الدعم السريع جنوب شرقي الفاشر، وهي كما تعلمون منطقة عمليات عسكرية نشطة منذ العاشر من أيار/مايو الماضي. لقد تم رصد تحليق الطائرة عدة مرات ويرجَّح أنها إحدى الطائرات التي تستخدمها الإمارات لإيصال الأسلحة والعتاد العسكري للميليشيات. إن الإمارات ليست مجرد دولة داعمة وراعية لحرب الميليشيات في السودان، بل هي شريك مباشر في الحرب وفي الإجرام والانتهاكات التي تُرتكب ضد المدنيين في السودان.

نطلب من مجلس الأمن مراعاة الديناميات المتبدلة في دارفور. فالقرار 1591 (2005) والقرارات اللاحقة هي أحد أهم مسببات الإخلال بحفظ الأمن وحماية المدنيين في دارفور، لأنه يحرم القوات المسلحة من نقل المعدات والأسلحة إلى الإقليم منذ العام 2004. كما أن انتهاك بعض الدول والرعاة المساندين للدعم السريع لتلك القرارات مكّن الميليشيات من ضرب الأمن والنظام في دارفور. فأصبح الإقليم معبرا لمرور المرتزقة والمقاتلين من دول الساحل، مما ينذر ببروز نمط جديد من الإرهاب المتعدي، وهذا يجعل تصنيف الميليشيات الإجرامية بالإرهاب العابر للحدود مطلبا يدعم حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن غض الطرف عن الأبعاد الجديدة للنزاع لن يمكّن من صنع السلام المستدام في السودان نظرا لاستمرار عوامل استدراج الإقليم إلى الدخول في مرحلة فوضى هدامة توفر للإرهابيين وجحافل المرتزقة سرقة الموارد الطبيعية والمعادن النفيسة وقطعان الماشية، بدلا من تسخيرها لرفاه المواطنين في دارفور خاصة والسودان أجمع.

فيما يتعلق بمضامين ومحتويات القرار 2736 (2024) الذي اعتمده المجلس قبل قليل، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، ما من شك في أن هذه الحرب أفرزت واقعا إنسانيا معقدا، حيث عمدت ميليشيات الدعم السريع إلى الاستهداف الممنهج وواسع النطاق للسكان المدنيين واستهداف أساليب حياتهم وكرامتهم وأمنهم واستقرارهم وسبل كسب عيشهم. ونتيجة لذلك، أصبحت هناك حاجة إنسانية نعمل على التخفيف منها بالتعاون مع شركاء العمل الإنساني المحليين والإقليميين والدوليين، وعلى رأسهم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. في هذا الصدد، قامت حكومة بلادي بفتح العديد من معابر إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط القتال. نحن ملتزمون بالعمل البناء مع شركاء العمل الإنساني من أجل تسهيل وصول المساعدات بما يتوافق مع موجهاتنا الوطنية حول العمل الإنساني ومبادئ العمل الإنساني التوجيهية التي حددتها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. نحن نعتقد أن السودان والأمم المتحدة يشتركان في هدف واحد سنعمل من أجله بروح بناءة وإيجابية تسهل انسياب المساعدات وتضمن للعاملين في الحقل الإنساني سهولة الوصول للبلاد والتحرك لإيصال المساعدات.

ولعله من المهم الإشارة إلى أن نقل الإغاثة من مدينة بورتسودان إلى بقية مناطق السودان يُعتبر أقصر مسافة وأقل تكلفة بثلاث مرات من نقلها عبر دول الجوار. كما أن تقديراتنا تشير إلى أن كمية الغذاء الموجودة في السودان كافية لتغطية حاجة المواطنين المحتاجين. لذا، نرى أنه من الأفضل أن تشتري الأمم المتحدة الاحتياجات من السوق المحلي لتقليل التكلفة والمساهمة في دعم المزارعين بطريقة غير مباشرة في ظل التحديات الحالية.

إن التزاماتنا الداخلية بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين يجب أن تترافق مع وفاء المانحين بتعهداتهم الإنسانية. يقلقنا أن مستوى الوفاء بتلك التعهدات يقل كثيرا عن المأمول في الوقت الراهن. وبسبب ذلك، لم تصل المساعدات إلى بعض المحتاجين داخل السودان، كما أن بعض اللاجئين السودانيين في دول الجوار لا يتلقون الحصص المقررة. ونغتنم هذه الفرصة لتقديم شكرنا للدول التي ساهمت في تمويل العمل الإنساني في السودان.

ثانيا، إن حماية مواطنينا أثناء هذا النزاع المسلح لا تقتصر على تقديم الدعم الإنساني فحسب، بل لا بد من تجنيبهم مخاطر الآثار الجانبية للقتال. في هذا الصدد، نؤكد أن السودان ملتزم بواجبه في حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني ومبادئه والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تعمل قواتنا المسلحة وفق قواعد للاشتباك تضع في أولوياتها حماية المدنيين والأعيان والمنشآت المدنية وكذا البنى التحتية في ظل حرب مدن لا تخلو من التعقيد. وقد دأبت قواتنا المسلحة السودانية على إصدار تنبيهات عبر وسائل الإعلام ومنصاته المتنوعة تحث من خلالها المواطنين على عدم التواجد في نطاق الأهداف العسكرية المشروعة، وذلك ضمن تدابير أخرى متواصلة نستهدف بها المزيد من تقليل الضرر على المدنيين والأعيان المدنية.

نرجو أن نشير هنا إلى أن ميليشيات الدعم السريع المتمردة، وضمن خططها الدعائية، تروج لمزاعم باستهداف الطيران الحربي للمدنيين والبنى التحتية، وذلك لصرف الأنظار عن جرائمها المروعة التي شهدت بها تقارير الجهات المحلية والدولية عالية الموثوقية. وقد أثبتت تحقيقاتنا في الكثير من الحالات أن الميليشيات تعمد إلى قصف المناطق المدنية بالتزامن مع الطلعات الجوية للقوات المسلحة السودانية لإعطاء الانطباع بأن القصف ناجم عن تلك الطلعات الجوية.

ثالثًا وأخيراً، بينما ظلت حكومة بلادي ملتزمة بالتعهدات الواردة في إعلان جدة المؤرخ في 11 أيار/مايو 2023، فإن ميليشيات الدعم السريع لم تتجاهله فقط بل اتخذت الهدن الإنسانية التي توصلنا إليها في جدة لتوسيع نطاق عملياتها العسكرية الإجرامية. تتمسك الحكومة السودانية بما التزمت به في جدة شريطة تقيد الطرف الآخر بتلك الالتزامات نصا وروحا.

رُفعت الجلسة الساعة 16/10.